AL-HIKMAH RESEARCH
& PUBLICATION CENTER
Al-Rashad Journal of Islamic Finance
Volume 1, Issue 4, December 2021

مجلة الرشاد للمالية الإسلامية
الرقم 1، العدد 4، ديسمبر 2021
E-ISSN: 2773-5508
https://doi.org/10.46722/ajif.1.4.21d

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الليبية

The Role of Islamic Finance in Achieving Sustainable Development in Libyan Institutions

فطيمة نسمن
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر
nesmenefatima1983@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى دراسة صيغ التمويل الإسلامي من حيث أثرها في تحقيق التنمية المستدامة، و التنبيه على نقاط التأثير و التميز، و تكمن مشكلة البحث في الكشف عن حال المؤسسات المالية الإسلامية هل يقتصر دورها السعي للربح فقط وراء اعتماد هذه الصيغ أم أنها في جانب ذلك تحقق التنمية المستدامة ، وصيغ التمويل الإسلامي لها أهمية وصلة بأبعاد التنمية المستدامة وإذا استخدمت الاستخدام الأمثل فإنها تحقق التنمية المستدامة، و تؤثر صيغ التمويل الإسلامي بشكل مباشر على جوانب التنمية المستدامة بتوفير الاستقرار الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والحركة التجارية ،كما أنها أيضا تسهم في التنمية البيئية لأنها لا تجيز المعاملات التي تؤدي إلى الضرر والإسراف في الموارد، و اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و توصلت الدراسة إلى أنه ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية تنويع منتجاتها حتى نؤدي صيغ التمويل الإسلامي هدفها في المساهمة في تنمية جميع جوانب التنمية المستدامة سواء كان على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي ولا تقتصر على صيع دون اخر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، صيغ التمويل الإسلامي، المؤسسات المالية الإسلامية

Abstract

This paper aims to study Islamic financing formulas in terms of their impact on achieving sustainable development, and alerting points of influence and distinction, and the research problem lies in revealing the status of Islamic financial institutions. Achieving sustainable development, and Islamic financing formulas are important and related

to the dimensions of sustainable development. If used optimally, it achieves sustainable development, and Islamic financing formulas directly affect aspects of sustainable development by providing social stability, economic advancement, and commercial movement, and they also contribute to environmental development because they do not allow transactions that lead to damage and waste of resources. The study descriptive analytical approach and the study concluded that Islamic financial institutions should diversify their products so that Islamic financing formulas achieve their goal in contributing to the development of all aspects of sustainable development, whether on the social, economic or environmental level and not limited to one product without the other.

Keywords: Development, Islamic Financing Formulas, Islamic Financial Institutions

المقدمة

من المسلم به أن مقصد حفظ المال من المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية. و يتحقق هذا المقصد من جانبين : جانب الوجود و جانب العدم، أما الحفظ من جانب الوجود فيكون بتشريع أصول المعاملات المالية على أسس شرعية و الاسهام في تنمية المال و استغلاله في النهوض بالمجتمع ،و أما الحفظ من جانب العدم بتحريم كل اعتدى على مال الغير من السرقة و الغصب ، كما يمنع كل ما فيه اكل أموال الناس بالباطل، من الربا و الغش و الغرر وغيرها وكذلك الاحتكار الذي من شأنه أن يؤدي إلى الركود و عدم تنمية المال و عليه لا تترك الأرض عند من لا يحيها، و فرض الزكاة على الأموال حتى لا تكتنز و لا يستفيد منها المجتمع (Ruwaydah and Ma’āb, 2018).

مشكلة البحث

ما مدى تركز اهتمام التمويل الإسلامي على مجرد زيادة معدلات الربح فقط أم أن لأهداف التنمية المستدامة نصيب في ذلك ويسعى مع تحصيل الربح في التأثير في النهوض باقتصاد المجتمع بما يكفل مساهمة حقيقية في الوصل الى أهداف تنموية ومستمرة.

أسئلة البحث

ما المقصود بالتمويل الإسلامي وما خصائصه وضوابطه ومزاياه وصيغه؟

ما الإطار العام للتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي؟

ما دور مؤسسات التمويل الإسلامي الليبية في تحقيق التنمية المستدامة؟

اهداف البحث

التعرف على التمويل الإسلامي وخصائصه وضوابطه ومزاياه وصيغه.

توضيح الإطار العام للتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي.

إلقاء الضوء على واقع المؤسسات المالية الإسلامية الليبية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

توسيع وسائل الحصول على التمويل من طرق غير القروض.

معرفة مدى جدوى صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

لفت الانتباه على منهج الاقتصاد الإسلامي في الوصول إلى التنمية المستدامة.

منهج البحث

سوف يتبع الباحث في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتعريف بصيغ التمويل الإسلامي كما هو معمول بها في المؤسسات المالية الإسلامية ثم توضيح المقصود بالتنمية المستدامة في الاقتصاد التقليدي، و بعد ذلك التعريج على نظرة الاقتصادي الإسلامي للتنمية المستدامة، و ربط صيغ التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة و توضيح العلاقة بينهما و كيفية مساهمة هذه المنتجات في التنمية المستدامة ثم

النظر في البيانات الرسمية الصادرة بخصوص مدى تأثير المؤسسات المالية الإسلامية الليبية على التنمية الاقتصادية في ليبيا وتحليليها ليتوصل لأهم النتائج المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة.

حدود البحث

يقتصر البحث على تأثير صيغ التمويل الإسلامي على المؤسسات الليبية من جهة تحقيق التنمية المستمرة والدائمة والتي تعنبر أهم الأهداف المرجوة للمجتمع في الوقت الحاضر.

الدراسات السابقة

مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي الليبي الفكرة وتجربة التطبيق دراسة فقهية وصفية تحليلية تقويمية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية ناصر احمد العجيلي الحمروني جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2013، بعد أن بين الباحث مشكلة البحث و أهداف وأهمية و حدود الدراسة انتقل في الفصل الثاني للحدث عن انظام النقدي في ليبيا، و التطور الذي مر به ، ثم بين نشأة الصيرفة الإسلامية في ليبيا و سلط الضوء على مصرف الجمهورية، وفصل القول في صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها و أخيرا تكلم عن القرارات التي صدرت من أجل التأسيس للنظام المصرفي الإسلامي في ليبيا و ما هو المتوقع حدوثه في المستقبل لهذا النظام.

من العرض السابق يشترك مع هذا البحث في جوانب وهي واقع التمويل الإسلامي في ليبيا من حيث الصيغ والمؤسسات التي اعتمدت هذا النظام والتشريعات المنظمة وهدا ما سوف يستفيد منه الباحث، ويفرق معها أن هذه الورقة تحاول تسليط الضوء على تأثير التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تطوير المؤسسات المصرفية الإسلامية في ليبيا، أمير شاهر الدين، أحلام أبو القاسم، بحث منشور مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 22،2014، تكلمت هذا

الدراسة عن بداية الجهاز المصرفي الإسلامي في ليبيا وتطوره وعن صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها داخل ليبيا، ثم سلطت الضوء على مصرفي الجمهورية وشمال افريقيا وعلى نشاطهما في مجال الصيرفة الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التجربة حديثة جدا، وتعتمد على تجارب الدول العربية والإسلامية الأخرى، وأنها علمت على إنشاء استراتيجية خاصة بها تمتاز بدقة التشريعات والقوانين و سرعة التنفيذ، و أن نجاحها فاق المتوقع، ومع ذلك فهناك قلة في المقالات و الأبحاث و قصور في المواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسات من حيث توفير المعلومات و البيانات، و مع أهمية البحث إلا إنه لم يتكلم بشكل مباشر عن دور التمويل الإسلامي في التنمية و أن حام حوالها في بعض الأحيان.

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد و العلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، قسمت هذه الورقة إلى مقدمة و مبحثين و خاتمة، فكان المبحث الأول في مفهوم التنمية المستدامة و جاء في سبعة مطالب في تعريف المصارف الإسلامية و التنمية المستدامة و بيان عناصرها و أهدافها و مبادئها و ابعادها و مفهومها من المنظور الإسلامي ، و كان المبحث الثاني في بيان دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة و جاء في أربعة مطالب وضحت علاقة المصارف الإسلامية بالتنمية المستدامة ودورها في تحقيقها من خلال البعد الاجتماعي، و البعد البيئي، و البعد الاقتصادي، و خاتمة فيها النتائج و التوصيات، و التي من أهمها أن للمصارف الإسلامية دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جمع الزكاة و الوقف و تقديم القرض الحسن و منح الإعانات ،و إصدار الكتب و غيرها في الجانب الاجتماعي، كما ان لها دورا في الجانب الاقتصاد بتمويل المشروعات الاستثمارية كما أن طبيعة النظام الإسلامي في عدم تبديد الموارد و الاستفادة منها و الاستصلاح الأراضي عن طريق المزارعة و المساقاة دور مهم في حماية البيئة.

ومع أهمية الدراسة واتفاقها مع هذه الورقة في العديد من النقاط فإنها تختلف معه في أنها يسلط الضوء بالتحديد على المؤسسات المالية الإسلامية الليبية.

دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ليلئ جودي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مصارف ،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018،جاء الهيكل العام لهذه الاطروحة في ثلاثة فصول كان الفصل الأول في بيان مفاهيم و التنمية الشاملة في الإسلام و الذي قسمته الباحثة على أربعة مباحث، المبحث الأول وضحت فيه المفاهيم العامة حول البيئة، و المبحث الثاني في المشكلة الاقتصادية للموارد البيئية و التلوث البيئي، و المبحث الثالث كان في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الاقتصادي الوضعي، و المبحث الرابع بينت فيه مكانة البيئة و التنمية المستدامة في الإسلام، أما الفصل الثاني بينت فيه آليات التمويل الإسلامي و تطبيقاته في حماية البيئة و تحقيق الاستدامة، و جاء في ثلاثة مباحث بينت في المبحث الأول دور الوقف في تنمية الاستدامة البيئة، و المبحث الثاني في بيان دور الزكاة في تمويل الاستدامة البيئة، و المبحث الثالث في البدائل التمويلية في الاقتصاد الإسلامي في تمويل الاستدامة، أما الفصل الثالث فكان في بيان المقاربة الإسلامية لحماية البيئة و التنمية المستدامة، و جاء في أربعة مباحث، المبحث الأول يبين الإجراءات البيئة في الإسلام، و المبحث الثاني في مساهمة الوقف في تحقيق السياسة الإسلامية لحماية البيئة، و المبحث الثالث يوضح الآليات التمويلية الإسلامية المستحدثة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و المبحث الرابع و الأخير في بيان الدول الإسلامية و استراتيجيات العمل البيئي في إطار التنمية المستدامة، و خاتمة و التي من اهم ما توصلت إليه الدراسة ان التشريع الإسلامي سبق التشريعات الوضعية في الاهتمام بمشاكل البيئة و حلها، و منها المعنى المقصود من الاستخلاف في الأرض الذي يلزم منه المحافظة عليها، و أن لأموال الزكاة و الوقف دور هام في المحافظة على البيئة أذا استغلت

الاستغلال المناسب، فهذه الدراسة معمقة في جانب معين من جوانب التنمية المستدامة و هي البيئة، فهي تختلف عن ما تبينه هذا الورقة من علاقة و دور لصيغ التمويل الإسلامي ككل على جميع جوانب التنمية المستدامة فضلا عن محل الدراسة و هو المؤسسات المالية الليبية.

دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عماد فراح ماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2014.

قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول كان في توضيح التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، فبين في المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة فعرفها وبين خصائصها و ابعادها، ثم المبحث الثاني سلط الضوء على العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها، أما الفصل الثاني فكان في البنوك الإسلامية فبين تعريفها ومواردها ووظائفها، و أخيرا الفصل الثالث و هو أهمها وضح علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة يتفق هذا البحث مع هذه الورقة في الكثير من النقاط و تختلف في محل الدراسة وإن كانت هذه الدراسة لم تحدد محل معين في دراستها.

السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2005_2013 دراسة تحليلية رسالة ماجستير ، عبد الله بن عبد المالك بن أحمد رمضاني، قسم الاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،1437،وضع الباحث هيكل بحثه على تمهيد و ثلاثة فصول، تحدث في التمهيد عن مفهوم السياسة التمويلية و أهميتها و أهدافها و التنمية المستدامة، ثم انتقل في القصل الأول للحديث عن نشأة البنك الإسلامي للتنمية و موارده و مجالات عمله و نشاطاته، أما الفصل الثاني فكان في طبيعة السياسة التمويلية و آليات تنفيذها، ثم ختم بالفصل الثالث بالحديث عن أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي على التنمية المستدامة، و هي تمويل المشروعات الاجتماعية و المشروعات الاقتصادية، فهذه الدراسة

محصورة في البنك الإسلامي للتنمية فقط، فتشترك مع هذه الورقة في بعض الجوانب النظرية و تختلف عنها تمام في الجانب التطبيقي.

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات متناهية الصغر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة في العراق، ثابت حسن ثابت، أنس إحسان شاكر، مجلة المتاب للعلوم الإنسانية المجلد 1العدد1، 2018، هذا البحث مقسم إلى ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول في بيان الإطار النظري لتمويل المشاريع المتناهية الصغر من الخلفية التاريخية و المبادئ الأساسية، و جاء المبحث الثاني لاستعراض التجارب الناجحة للمؤسسات التي تمول المشاريع المتناهية الصغر في بنغلاديش و مصر و سوريا، ثم ختم بالمبحث الثالث في دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتناهية الصغر و توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه ينبغي تطوير نظم تمويل المشاريع متناهية الصغر داخل المصارف الإسلامية حتى تسهم في تقليل الفجوة بين العرض و الطلب على مستوى هذه الخدمات كما أنها تزيد من أرباح المصارف الإسلامية.

المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الهام يحياوي ، لعلى بو كميش، ليلى بو حديد، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016،بين الباحثان أولا الإطار العام للتنمية المستدامة في كل من الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد الإسلامي من مفهوم و اهداف و ابعاد، ثم انتقلوا للحديث عن مفهوم المصارف الإسلامية وواقعها العربي و الدولي، فعرفوا المصارف الإسلامية و الفرق بينها و بين المصارف التقليدية، و بينوا أهداف المصارف الإسلامية، و أخيرا و هو الأهم ربطوا بين صيغ التمويل المعمول بها في المصارف و بين التنمية المستدامة بالتفصيل، ثم ختموا ببيان النتائج و التي منها أن المصارف الإسلامية دمجت بين الاعتبارات الاجتماعية و الاعتبارات الاقتصادية مثل جمع الزكاة و توزيعها و ذلك من خلال صيغ التمويل التي تتعامل بها و هذه الورقة تجتمع مع هذا البحث في أصل الموضوع و تفرق عنه في محل الدراسة و هي المؤسسات الليبية.

أولا: ماهية التمويل الإسلامي

حتى يكون القاري على بينة يجب أن اوضح المقصود بالتمويل الإسلامي وخصائصه وضوابطه، ثم أخيرا ما هي صيغ التمويل الإسلامي المعمول به داخل المؤسسات المالية الإسلامية.

1_ تعريف التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها لشخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" (Mundhir. 2004).

إن صيغ التمويل الإسلامي تختلف اختلافا جوهريا من حيث المضمون ومن حيث الآثار، فمثلا في عقود المشاركات المتعددة يكون اتخاذ القرار الاستثماري والإدارة على العامل ويكون دور المالك تسليم النقود في المضاربة أو الأرض في المزارعة أو الشجر في المساقاة، ولا دخل له في الإدارة ثم تقسم نتائج الاستثمار بينهم.

أما باقي الصيغ مثل المرابحة والمساومة و البيع الآجل و الإجارة المنتهية بالتمليك و الاستصناع و السلم فالمصرف الممول أما أن يمتلك سلعة محددة المواصفات، و إما أن يتعاقد على تحضير سلعة محددة الموصفات على أساس الاستصناع و تكون جميع التبعات و الالتزامات عليه ثم يستفيد من السلعة عن بيعها بربح معلومة كما في المرابحة أو بربح غير معلوم كما المساومة والسلم (Alī, 2016‘).

2_ الخصائص العامة لعقود التمويل الإسلامي

توجد خمس خصائص عامة للتمويل الإسلامي هي:

الخاصية الأولى ارتباط التمويل بالسوق الحقيقية السوق الحقيقية هي الأسواق التي يتم فيها انتاج السلع والخدمات وتبادلها فيمكن أن يكون الإنتاج عن طريق الشركات، وتكون عمليات تداولها عن طريق صيغة البيع أو صيغة الإجارة، وذلك يعني عدم سماح هذ العقود بتجاوز التمويل جحم التداول والإنتاج الفعليين في الاقتصاد، **الخاصية الثانية**

التملك هو أساس الربح في التمويل يجب أن يكون الممول مالك للسلعة أو الخدمة ملكا تاما و حائزا لها في يده قبل أن يتصرف فيها بالبيع و غيره، و هي أساس في استحقاق أية عوائد أو إيرادات أو أرباح، **الخاصية الثالثة: اعتماد السوق آلية لتحديد العائد** فطبيعة ارتباط العقود بالسلع والمنافع يجعل السوق هو المكان الذي يحدد مقدار العائد، فمثلا بيع السلم يتحدد العائد فيه بالتخفيض الحاصل من تأخير استلام السلعة عن موعد دفع الثمن، فالمرجعية في تكون السعر في الاقتصاد الإسلامي هو السوق وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بثمن المثل **الخاصية الرابعة: العدالة التعاقدية** ترتكز العدالة التعاقدية في الاقتصاد الإسلامي أولا على حرية التفاوض والذي يقتضي توفر الاهلية والرضا اللدين لابد منهما في تحقق الإرادة الواعية في دخول العقد، وثانيا القدرة على التفاوض فالاحتكار مثلا يتنافى مع القدر على التفاوض، **الخاصية الخامس**ة الالتزام الأخلاقي يشترط التمويل الإسلامي الالتزام الأخلاقي فلا يجوز في التمويل الإسلامي استعمال العقود المسماة في بيع سلع أو منافع من الخبائث والمحرمات، فالمقاصد العامة للتشريع الإسلامي يجب مراعاتها وقت ابرام العقود ووقت تنفيذها (Mundhir, 2011) .

3_ ضوابط التمويل الإسلامي

يمكن تقسم ضوابط التمويل الإسلامي إلى ضوابط عقائدية وضوابط خلقية وضوابط اجتماعية وضوابط اقتصادية.

أولا الضوابط العقائدية و هي مبادئ يجب على المسلم الإيمان بها والسير على مقتضاها، و هي مثل مبدا الملكية المطقة لله للمال الدي يجعل توجيه المال للمنافع، و مبدأ الاستخلاف في المال الدي يقتضي أن لله استرداد المال و استخلف شخص اخر له، و مبدأ ملكية الإنسان المقيدة للمال، و مبدأ ابتغاء مرضاة الله من الاستثمار و التمويل، و هدا يقتضي أن كل عمل يقوم به المسلم له هدف و غاية سوف يحاسب عليها يوم القيامة، **ثانيا: الضوابط الخلقية** و هي مجموعة من المبادئ التي اوجب الشارع على الممول و المستثمر الالتزام بها، و هي الالتزام بالصدق و هو يقتضي من المسلم

الممول قول الصدق في كل معاملاته و الالتزام بالأمانة، و هي ركيزة مهمة للمستثمر في البقاء في الاستثمار، و يزداد ربحه عند الله و عند الناس، والالتزام بالوفاء و هو يلزم منه الوفاء بالعقود و الشروط و البعد عن الخيانة و المطل، والالتزام بمبدأ العدل و هذا يعني أن لا يضر طرف بأخر ،و لا تربح جهة على حساب أخرى، و لا ينمي أحد أمواله على حساب تدمير أموال غيره ، **ثالثا: الضوابط الاجتماعية** هي المبادئ التي الزم الشرع المسلم بها عند عمل أي استثمار، حتي لا يؤدي استثماره إلى الإضرار بالمجتمع في مقوماته الأساسية، و هذه المبادئ هي الاحتكار و هو حبس ما يضر بالناس حبسه بقصد إغلاء السعر، و الاحتكار ليس وسيلة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، و الابتعاد عن المعاملات التي تحتوي على الربا و هو زيادة في أحد البدلين المتجانسين دون عوض، و هو قسمان: ربا النسيئة، وهو أن تكون الزيادة في مقابل تأخير الدفع، و ربا فضل و هو أن تكون الزياد مجردة عن التأخير، و الابتعاد عن الاستثمار في السلع الضارة و تجنب التعامل بالمحرمات **رابعا الضوابط الاقتصادية** هي المبادئ الاقتصادية العامة التي يؤدي التزام المستثمر المسلم بها إلى تحقيق مقاصد الشرع، و التي هي استمرار تداول المال و تحقيق الرفاهية الكاملة للفرد و الجماعة، و عمارة الأرض، و كذلك ضرورة تخطيط المسلم عند استثماره لأمواله و كذلك استثمار أمواله في حاجات المجتمع و ضرورياته مع مراعاة المنافع المستقبلية للمجتمع، كما يطلب منه مراعاة أولويات مجتمعه وفق الترتيب الشرعي من ضروريات و حاجيات و تحسينات، و أخيرا يجب عليه المحافظة على ماله و تنميته (Mundhir, 2011).

4_ صيغ التمويل الإسلامي

البيع الاجل: هو عقد لبيع سلعة مملوكة تسلم عند العقد مع تأجيل دفع الثمن ويكون اكثر من الثمن الحال و هو الربح و يكون مرابحة و هو معروف تكلفة السلعة و معروف هامش الربح أو يكون مساومة بدون ذلك، **عقد السلم** هو تسليم الثمن ف الحال مع التزام البائع تسليم السلعة في المستقبل ،**عقد الاستصناع**: هو عقد تمويلي على سلعة

موصوفة و تكون مصنوعة أوو مبنية و لا يشترط فيها تعجيل الثمن كالسلم المشاركة هي خلط أموال واعمال وسمعة ائتمانية في السوق وادارتها بقصد الاسترباح ببيع السلع أو الخدمات، **المضاربة**: هي شركة بين المستثمر صاحب المال والمدير صاحب الإدارة بقصد الربح يتحمل الأول الخسار في ماله إن حصلت ويتحمل الثاني الخسارة في جهده، **عقد المزارعة**: عقد شركة بين مالك الأرض والمزارع مع الاتفاق على نسبة ربح بينهما، الإجارة: هي عقد بيع لمنفعة اصل معين مثل آلة ثمنها أضعاف الأجرة بكثير (Mundhir, 2011).

ثانيا: أساسيات التنمية المستدامة

1_ مفهوم التنمية المستدامة عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بانها "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على المواد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئة والسياسة والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، و تدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية " (Ruwaydah and Ma'āb, 2018).

فالتنمية المستدامة هي التي تحدث تنمية اقتصادية واجتماعية متوازية ومستمرة ودائمة دون الإضرار بالبيئة ودون المساس بنصيب الأجيال القادمة، فأساس التنمية المستدامة هي الاستمرارية و التوازن على جميع المستويات، و الشمول لجميع جوانب الحياة في المجتمع، و كافة مناطق الدولة و كل أبناء المجتمع،

2 _ أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي و يتمثل في حصة المواد الطبيعية للفرد من حيث الاستهلاك المتزن مع إيقاف تبديد المواد الطبيعية، و تحمل المواد الدول المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث، و عن معالجته كما يجب استغلال المواد في الدول الفقيرة في تحسين مستوى المعيشة ،**البعد الاجتماعي** ويعني تثبيت النمو الديموغرافي والذي بالضغط على الحكومات في توفير الخدمات الضرورية، كما هناك أهمية لتوزيع السكان بتوفير الخدمات في الأماكن النائية،

وبالتالي تقف عملية الهجرة للمدن، وأخيرا استخدام المواد الاستخدام الأمثل في التعليم والصحة ومحاربة الجوع وخاصة في الماكن البعيد عن هذه الخدمات، **البعد البيئي** وتتمثل في عدم اتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي، و يجب حماية الموارد الطبيعية، وذلك لإنتاج الغداء ،و الوقود مثل حماية التربة المخصصة للأشجار، كما يجب صيانة المياه و ترشيد استهلاكها، كما يجب حماية المناخ من الاحتباس الحراري (Ḥakīm; Bādīs, and Ramzī, 2018)

ثالثا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

1_ التنمية المستدامة من منظور إسلامي التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي تنطلق من أن الإنسان خليفة الله في الأرض، وأن له الحق في الانتفاع بكل الموارد المتاحة عليها دون ملكها الملك التام، وذلك وفق تعاليم القران الكريم والسنة النبوية المطهرة، مع مراعاة الاقصار على حاجات الحاضر دون اهدار حق الأجيال القادمة في هذه الموارد ('Imād, 2014)

2_كيفية تحقيق التنمية المستدامة وفقا للمنهج التمويلي الإسلامي

من خلال المنهج الإسلامي في التمويل يمكن أن تحقق التنمية المستدامة أهدافها في المجتمع. وذلك على النحو التالي:

صيغ التمويل على أساس المشاركة ،صيغة المضاربة تمثل المضاربة الجمع بين أهم عناصر الإنتاج، و هما العمل ورأس المال، فتُحدث في المجتمع تقليل المسافة أو الغاء التميز بين أصحاب الملك و بين الأجراء، و هذا يؤدي بدوره إلى التوازن في المجتمع، و عدم الاستغلال الحاصل للأجراء من قبل الملاك، فيتحقق بذلك تكريم الإنسان، و هو مقصد للشريعة الإسلامية ، كما يحقق العدالة الاجتماعية، و التوزيع الامثل للمال، و لها دور في اخراج المبدعين الذين لا يملكون المال فتوفر لهم هذه الصيغة الاطار الشرعي في اخراج تلك المواهب، و التي تسهم في جعل أصحاب الأموال المدخرة في اخراجها واعطائها لهم للعمل بها في مشاريع تساهم في التنمية المستدامة، و المشاركة و التي لا

يخفى تأثيرها على في إقامة المشاريع سواء كان الممول أفراد أو مؤسسات، و التي ترجع على المجتمع في زيادة الدخل و ارتفاع مستوى المعيشة ،و المصارف التي تتعامل بالمشاركة يؤدي بها ذلك لزيادة استثماراتها، و بالتالي مدخراتها التي تسهم في التنمية الاقتصادية المطلوبة ، و هناك المشاركة المنتهية بالتمليك، و التي تحفز الأفراد على الاستثمار و حتى الابتكار الذي يؤدي إلى أساليب جديدة و بدائل لتحسين الإنتاج ما يؤدي أيضا إلى تقليل نسب البطالة في المجتمع. **صيغ التمويل التجاري المرابحة** و التي تسهم في توفير السلع و الخدمات لإشباع حاجات الناس المختلفة ،كما انها توفر السيولة النقدية للمؤسسات المالية عندما تشتري المؤسسات السلع و تقوم ببيعها، و هذا كله مع انخفاض مستوى المخاطر و احتمال الخسارة، و هذا يساهم في الحركة التجارية و التنمية داخل المجتمع، **و السلم** و الذي يسهم في تمويل فئة البسيطة داخل المجتمع، و مهم المزارعين، فمثلا لو تعامل المزارع البسيط الذي لا يملك ما يصلح أرضه لتوفر لديه ما يحتاج إليه من المعدات و الأدوية الكيمائية، و ساهم بإنتاج أرضه في تحريك السوق، ورخص الأسعار، و زيادة الدخل القومي، و التنمية الاقتصادية، و هذا عندما يتحصل على هذا النوع من التمويل عدد كبير من الناس مزارعين و غيرهم، **صيغ التمويل التأجير الاستصناع** مهمة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، فعن طريقه يمكن انشاء وحدات إنتاجه جديدة، ويمكن انشاء وحدات من المباني وحتى توسيع وحدات إنتاجية قديمة، والتأجير بهذه الصيغ يمكن للأفراد والمؤسسات الإنتاجية الحصول على أفضل وأحدث المعدات و المستلزمات التشغيلية دون اللجوء إلى الاقتراض أو الدفع المباشر للمبالغ الضخمة، مما يسهم ذلك في توفير السيولة و يحرك عجلة التنمية داخل المجتمع،**صيغ التمويل الزراعي المزارعة والمساقاة** تحقق صيغتي المزارعة والمساقاة التنمية المستدامة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية ،كما أنها تساهم في توفير فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية، و ترفع مستوى المعيشة مما ينقص الفقر و الهجرة نحو المدن،

فضلا عن رفع مستوى النتاج القومي مما يقلل من الاستيراد و حتى يصل إلى التصدير إلى الخارج (Dihān, 2018).

3_ مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية الليبية في تمويل التنمية المستدامة

أ_ بداية التمويل الإسلامي في ليبيا كانت البداية 2009 مع أكبر مصرف في ليبيا وهو مصرف الجمهورية عن طريق نافذته وهو ما يسمى قطاع الصرفة الإسلامية، ثم انتشر العمل بصيغ التمويل الإسلامي في المصارف الأخرى. وذلك بناء على المنشور الصادر من مصرف ليبيا المركزي 2009/8/9، بشأن المنتجات المصرفية البديلة، والتي حصرها في التمويل على أساس المرابحة و التمويل على أساس المضاربة، والتمويل على أساس المشاركة، بالإضافة إلى صيغ أخرى، ومثل الإجارة، الاستصناع، السلم، مع شرط دراستها و اعداد العقود الخاصة بها، ثم أقل المؤتمر الوطني العام صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي يحرم الفائدة في جميع المعاملات المدنية و التجارية (Amīr Shāhir, 2014).

ب_ **مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة في ليبيا**

الاستنتاجات والتوصيات

التنمية المستدامة عبارة عن عملية فرض التوازن بين ابعاد مختلفة سواء كانت ابعاد اجتماعية أو أبعاد اقتصادية أو أبعاد بيئية.

أن صيغ التمويل الإسلامي لها أهمية وصلة بأبعاد التنمية المستدامة وإذا استخدمت الاستخدام الأمثل فإنها تحقق التنمية المستدامة.

تؤثر صيغ التمويل الإسلامي بشكل مباشر على جوانب التنمية المستدامة بتوفير الاستقرار الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والحركة التجارية كما أنها تسهم في التنمية البيئية لأنها لا تجيز المعاملات التي تؤدي إلى الضرر والإسراف في الموارد.

ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية تنويع منتجاتها حتى نؤدي صيغ التمويل الإسلامي هدفها في المساهمة في تنمية جميع جوانب التنمية المستدامة سواء كان على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي.

References

‘Abdullah Bin ‘Abdilmālik Bin Aḥmad Ramaḍānī. 1437h. Al-Siyāsah Al-Tamwīliyyah Li Al-Bank Al-Islāmīi Li Al-Tanmiyyah Wa Dawruhā Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Risālat Mājistīr Qism Al-Iqtiṣād Al-Islāmī. Kulliyat Al-Sharī’ah. Al-Jāmi’ah Al-Islāmiyyah. Al-Madīnah Al-Munawwarah.

Aḥmad Jābir Badrān. 2015. Mabādi’ Wa Ḍawābiṭ Wa Ma’āyīr Al-Tamwīl Al-Islāmī. Majallat Al-Muslim Al-Mu’āṣir. Al-’Adad 156. Mutā’ ‘Alā Mawqi’ https://almuslimalmuaser.org/.

‘Alī Muḥammad Aḥmad Abū Al-‘Izz. 2016. Al-Ibtikār Fī Ṣiyagh Al-Tamwīl Al-Islāmī. Manshūrāt Markaz Abḥāth Fiqh Al-Mu’āmalāt Al-Islāmīyyah. P9.

Amīr Shāhir Al-Dīn; Aḥlām Abū Al-Qāsim. 2014. Taṭwīr Al-Muassasāt Al-Maṣrafiyyah Al-Islāmiyyah Fī Libya. Baḥth Manshūr. Majallat Al-Buḥūth Wa Al-Dirāsāt Al-Shar’iyyah. Al’adad 22. P202.

Dihān Muhammad; Zaghāshū; Zaghāshū Fāṭimah Al-Zahrā. 2018. Dawr Manhaj Al-Tamwīl Al-Islāmī Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Multaqā Ṣafāqis Al-Duwalī Al-Khāmis Li Al-Māliyyah Al-Islāmīyyah Al-Tamkīn Al-Iqtiṣādī. P7.

Ḥakīm Bin Jarwah; Bādīs Bū Khalwah; Ramzī Bū Darajah. 2018. Al-‘Anāṣir Al-Tamwīliyyah Li Al-Ḥarakah Wa Al-Musā’edah ‘Alā Taḥqīq Tanmiyyah Iqtiṣādiyyah Shāmilah Wa Mustadāmah. Majallat Namā Li Al-Iqtiṣād Wa Al-Tijārah. ‘Adad Khāṣ.

‘Imād Farāḥ. 2014. Dawr Al-Bunūk Al-Islāmīyyah Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Jāmi’at Al-‘Arabī Bin Mahīdī.

Kulliyat Al-’Ulūm Al-Iqtiṣādiyyah Wa Al-’Ulūm Al-Tijāriyyah Wa ‘Ulūm Al-Tasyīr Takhaṣṣuṣ Māliyyah Wa Bunūk. Mudhakkirat Māster ‘Imād Farāḥ. P5.

‘Imād Faraḥ. 2014. Dawr Al-Bunūk Al-Islāmīat Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Mudhakkirat Māster Fī Al-Māliyyah Wa Al-Bunūk Jāmi’at Al-’Arabī Bin Mahīdī Ummu Al-Bawāqī. Kulliyat Al-Iqtiṣād Wa Al-’Ulūm Al-Tijāriyyah Wa ‘Ulūm Al-Tasyīr.

Layla Jūdī. 2018. Dawr Al-Tamwīl Al-Islāmī Fī Ḥimāyat Al-Bī’ah Wa Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Uṭruḥat Duktūrah Fī Al-’Ulūm Al-Iqtiṣādiyyah. Takhaṣṣuṣ Nuqūd Wa Maṣārif. Jāmi’at Muḥammad Khayḍar Bisakrah. Kulliyat Al-’Ulūm Al-Iqtisādiyyah Wa Al-Tijārah Wa Al-Tasyīr. Qism Al-’Ulūm Al-Iqtiṣādiyyah. Al-Jazāir.

Mundhir Qaḥf. 2004. Mafhūm Al-Tamwīl Fī Al-Iqtiṣād Al-Islāmī Taḥlīl Fiqhī Wa Iqtiṣādī. Al-Bank Al-Islāmī Li Al-Tanmiyyah. P12.

Mundhir Qaḥf. 2011. Asāsiyāt Al-Tamwīl. Al-Akādimiyyah Al-‘Ālamiyyah Li Al-Buḥūth Al-Shar’iyyah. P58.

Nāṣir Aḥmad Al-‘Ajīlī Al-Ḥamrūnī. 2013. Mustaqbal Al-Da’wah Ilā Aslamat Al-Niẓām Al-Maṣrafī Allībī Al-Fikrah Wa Tajribat Al-Taṭbīq Dirāsah Fiqhiyyah Waṣfiyyah Taḥlīliyyah. Taqwīmiyyah Baḥth Takmīlī Linayl Darajat Al-Mājistīr Fī Al-Dirāsāt Al-Islāmīyyah. Jāmi’at Mawlānā Mālik Ibrāhīm Al-Islāmīyyah Al-Ḥukūmiyyah Bi Mālāng.

Ruwaydah Ayyūb Al-Mishnī; Ma’āb Mu’āwiyah Nāshif. 2018. Dawr Al-Maṣārif Al-Islāmīyyah Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Waraqat ‘Amal Muqaddamah Li Mu’tamar Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Fī Ẓilli Bī’ah Mutaghayirrah. Kulliyat Al-Iqtiṣād Wa Al-’Ulūm Al-Ijtimā’iyyah. Jāmi’at Al-Najāḥ Al-Waṭaniyyah. P3. P7.

Ruwaydah Ayyūb Al-Mishnī; Ma’āb Mu’āwiyyah Nāshif. 2018. Dawr Al-Maṣārif Al-Islāmīyyah Fī Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Mu’tamar Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Fī Ẓilli

Bī'ah Mutaghayyirah. Kulliyat Al-Iqtiṣād Wa Al-'Ulūm Al-Ijtimā'iyyah. Jāmi'at Al-Najāḥ Al-Waṭaniyyah.

Thābit Ḥassān Thābit. Anas Iḥsān Shākir. 2018. Dawr Al-Maṣārif Al-Islāmiyyah Fī Tamwīl Al-Mashrū'āt Mutanāhiyyah Al-Ṣighar Li Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Dirāsat Ḥālat Al-'Irāq. Majallat Al-Kitāb Li Al-'Ulūm Al-Insāniyyah.

Yaḥyāwī Ilhām; Bukmish La'lā; Bū Ḥadīd Laylā. 2016. Al-Maṣārif Al-Islāmiyyah Ka Āliyyah Li Taḥqīq Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Fī Al-Iqtiṣād Al-Islāmī. Majallat Al-Ḥaqīqah Al'adad 38 Al-Jazāir.